أداء السياسة الخارجية الجزائرية في ظل انهيار أسعار النفط (2014-2017)

- دراسة في المتغير الاقتصادي-

The performance of The Algerian Foreign Policy in light of the oil prices collapse (2014-2017)

- Study in the economic variable -

طالبة الدكتوراه/ عتيقة نصيب[1، 2، 3]

[1]**جامعة الجزائر 3، (الجزائر)**

[2]**مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية**

والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية، جامعة الوادي

[3]**المؤلف المراسل:** necib.atika@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/11 تاريخ القبول للنشر: 2021/09/15 تاريخ النشر: 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد بن عبو (جامعة أدرار) اللغة الإنجليزية: د./ رحمة بوسحابة (جامعة معسكر)

ملخّص:

تناقش هذه الورقة إشكالية أداء السياسة الخارجية في ظل تهاوي أسعار النفط في الفترة الممتدة بين سنتي 2014-2017، في محاولة للوقوف على دور المحددات الاقتصادية في صياغة القرارات الخارجية للدول النامية وماترتب عليها، مسلطين الضوء على التجربة الجزائرية في مجال السلوك الخارجي في ظل انتكاسة شهدها الاقتصاد الكلي للدولة نتيجة لأسعار السوق النفطي المتقلبة و متعرضين في ذلك إلى العوامل المسببة الداخلية منها والخارجية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ السياسة الخارجية؛ الاقتصاد؛ النفط.

Abstract:

This paper deals with the problem of foreign policy performance in light of the slump of oil prices in the period between 2014-2017, attempting to identify the role of economic determinants in the formulation of external decisions of the developing countries, focusing on the Algerian experience within the framework of the external behavior in the light of the setback that the state's overall economy has witnessed as a result of the turbulent oil market prices, and being exposed, accordingly, to internal and external influencing factors.

Key words: *Algeria; foreign policy; economy; oil.*

مقدّمة:

يكتسي حقل السياسة الخارجية كمفهوم ومقاربات نظرية استقطاب السياسيين واهتمامهم، والباحثين الاكاديميين، ذلك أن جل العلوم الاجتماعية كمرحلة أولى وكخطوة مهمة لدراسة أيّة ظاهرة تتطلب تشخيصا دقيقا وتعريفا شاملا لها (بوقارة، 2012، ص13)، فالسياسة الخارجية عرفت تطورا ملحوظا لها في الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، من مجرد كونها ظاهرة بسيطة متعلقة بمفهوم الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات وتظهر درجة تفاوت هذه الوظائف واختلافها في التأثير من دولة إلى أخرى (جنسن، 1989، ص ط).

هذه الأبعاد كان للاقتصاد القسم الأكبر منها، حيث وبمرور الزمن ظهر جليا تأثرات السياسات الداخلية والخارجية للدول بالمتغير الاقتصادي، وعلى اعتبار الجزائر دولة ريعية من الدرجة الأولى إذ يمثل النفط 97% من احتياطها، حاولنا صياغة الإشكالية التالية:

كيف أثرت الأزمة النفطية على أداء السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة 2014-2017؟

ولتفكيك الإشكالية نقترح جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

- هل يوجد مفهوم عام وشامل للسياسة الخارجية؟
- ماهي أبرز محددات السياسة الخارجيةالجزائرية؟
- ماهي أهم اشكاليات الأداء الخارجي في الجزائر بعد انهيار سعر النفط؟

ولتسليط الضوء على جملة التساؤلات اقترحنا فرضية مفادها:

أن هناك علاقة طردية بين المتغير الاقتصادي والأداء الخارجي للدولة، فكلما زادت الدول تحكما وتنوعا في موارها الاقتصادية كلما فُعلت السياسة الخارجية.

ولمعالجة الموضوع سطرت الدراسة خطة تضمنت أربعة محاور، تفصيلها فيما يلي:

المحور الأول:

السياسية الخارجية مقاربة مفاهيمية -المفهوم والمحددات-

أولاً - مفهوم السياسة الخارجية:

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم التي لا يوجد حولها اتفاق عند علماء علم السياسة بوجه عام، وعلم العلاقات الدولية بوجه خاص، وهذا راجع لاختلاف المفكرين وتعدّدهم وتنوع المرجعيات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، إذ تمحورت أغلب التعاريف في ثلاثة اتجاهات بارزة حاول كل منها إعطاء صبغة تعريفية لهذا المصطلح ومن زاوية معينة.

الاتجاه الأول: عرف السياسة الخارجية من خلال أنها سلوك صانع القرار:

يؤكّد هذا الاتجاه على صانع القرار ويعطيه أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأيّة دولة، من أهم روادها ريتشارد سنايدر، الذي تحدث أنّ سلوك الدولة هو سلوك الاشخاص الذين يعملون باسمها (سليم، 1998، ص7).

وكذلك هولستي الذي عرف السياسة الخارجية بأنها: "أفعال الدولة اتجاه محيطها الخارجي والظروف المحيطة بعملية صناعة القرارات هي التي تؤدي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدول" (K.J.Holst, 1972, p 02).

نقد: يعاب على هذا الاتجاه ارتباطه الوثيق بصناع القرار وسلوكياتهم؛ فالسياسة الخارجية أشمل من أن تتحكم فيها هذه التوجهات التي يفرضها صناع القرار داخل الدول - سلوك الافراد يمكن أن يكون موجّها لا أساسيّا-.

الاتجاه الثاني: عرفها على أنها مجموعة من البرامج:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تعريف السياسة الخارجية بربطها بالأهداف التي تسعى وتحاول الدول تحقيقها خارج حدودها الإقليمية، ومن رواد هذا الاتجاه نجد كل من **بلاوندا ولتون** الذي يرى أنها: "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة اتجاه دول أو وحدات دولية، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية" (العظيم، 2015، ص47)، كما يعرفها في ذات السياق الأستاذ محمد طه بدوي عندما يقول: "برنامج عمل الدول في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة لتحقيقها وتعكس مصالحها الوطنية" (الشرطي، 2014، ص28)، كما يعرفها كذلك "الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي "(طه، 1971)...".

نقد: هذه التعاريف ارتبطت بالأهداف والمصالح الوطنية، وهو ما يعاب عليها؛لأن التاريخ في العلاقات الدولية أثبت كما قال المؤرخ الفرنسي دوروزيل إنّها هناك مصالح مبطنة وهي خاصة تنطوي تحت المصالح الكبرى، هذه المصالح الذاتية لا تسعى لخدمة الدولة ككيان وإنّما خاضعة في كثير من الأحيان الى سلوكيات أفراد أو جماعات ذوي عقائد مختلفة واتجاهات ومدارس فكرية متنوعة (حسين، 2011، ص ص 100-102).

الاتجاه الثالث: عرفها على أنّها نشاط

يتبنى هذا التعريف كل المنظرين اللذين ترسخت لديهم أن السياسة الخارجية ماهي إلا نشاطات وأفعال تقوم بها الدولة وكيفية ممارستها مع غيرها من الدول الأخرى في إطار الظروف التي أثرت عليها سواء كانت داخلية أو خارجية (الشرطي، 2014، ص27) - هذه الأخيرة تكون من خلال: المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها، زيادة قوة الدولة" سياسيا، اقتصاديا وعسكريا"، وتطوير المستوى الاقتصادي للدولة بحيث أن تستند إلى قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية (العظيم، 2015، ص4).

ويرى جورج مودلسكي أن السياسة الخارجية هي" نظام الأنشطة التي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمه أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات-" (النعيمي، 2015، ص19)، ويذهب مارسيل ميرل في تعريفه إلى أنها "هي ذلك الجزء النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، بمعنى معالجة مشاكل ما وراء الحدود" (ميرل، ص3)

النقد: بالنظر لمختلف التعريفات في هذا الاتجاه نلاحظ أنه تم ربط تحويل المدخلات إلى مخرجات، ويرى الدكتور سليم احمد سليم تعميما يعجز فيه التمييز بين السياسة الخارجية وغيره من السياسات فحسب نظره ليس كل نشاط خارجي بالضرورة يضمن سياسة خارجية التي يجب أن تنصب في إطار الاهداف العامة للدولة، فيما يخالف ذلك هو ليس بسياسة خارجية كما يقول الدكتور سليم في كتاب تحليل السياسة الخارجية (سليم، 1998، ص23).

وكتعريف إجرائي نخلص إلى أن السياسة الخارجية هي مجموعة المبادئ والمصالح والأهداف التي يصوغها صناع قرار الدولة في إدارة علاقاتهم مع الدول الاخرى.

ثانياً- محددات السياسة الخارجية:

إنّ الأداء السياسي الخارجي لأية دولة ضمن بيئها الإقليمية والدولية لا ينشأ من فراغ ولا يعتمد على إبداء رغبة فقط، بل تقترن فاعلية هذا الأداء -بحيث يكون محققا لأهداف الدولة -من خلال أرضية صلبة وقاعدة متينة مرتبطة بجملة من المقومات تؤهله لتحقيق التأثير المنتظر، إذ تتميز بِسمة التأثير الديناميكي بمعنى أن تأثيرها يختلف من حيث الزمان والمكان (محمد، 2016، ص87) وفي ما يلي مختصر لأهم المحددات التي تحكم سلوك الدول وتميز سياستها الخارجية.

1- **العوامل الطبيعية الدائمة نسبيا:** وتضم

أ- **العامل الجغرافي:**

هو من أكثر العوامل ثباتا وذا أهمية كبيرة...

- **البعد المادي:**

مساحةالدولة، حدودها، هل هي دولة ساحلية أو حبيسة، الطبيعة الطبوغرافية للأرض..الخ.

- **الإقليم المجاور ودول الجوار:**

فرص التكامل، عناصر التهديد، القدرات العسكرية للدولة والدول المجاورة، الطموحات القومية للدول المجاورة...الخ (الخطيب، 2015، ص 33).

ب-الإمكانيات والموارد:

وتضم المعادن، الطاقة، **الإنتاج** الغذائي، الاكتفاء الذاتي، المقدرة على تسوبق الفائض. ويلاحظ هنا حجم تأثير النفط والمياه في تحديد السياسة الخارجية للدول (عبيد، 2004، ص 32).

2- **العوامل المادية المتغيرة:**

وتضم البنى والمؤسسات التالية:

أ- البنية الاقتصادية:

ويكون الحديث هنا عن الهياكل ومنظومات الحياة الاقتصادية، ومستوى الرخاء، والعدالة في توزيع الثروة، التبعية الاقتصادية، آوالتخلف الاقتصادي..إلخ (الخطيب، 2015، ص 34).

ب-البنية السياسية:

أنماط الحكم، ديمقراطي شمولي، استقرار نظام الحكم، دور جماعات الضغط والتيارت الحزبية والقوى الداخلية في تحديد السياسة الخارجية.

ج- البنية العسكرية:

تعتمد القوة العسكرية على العوامل الطبيعية والبشرية في تفعيل سياستها العسكرية الخارجية، وتقاس كذلك بحجم التقدم التكنولوجي، وتصنيع الأسلحة والعتاد العسكري، ومدى فاعلية استراتجيته العسكرية (مصباح، 2010، ص ص152-158).

د- العوامل التقنية والعلمية:

مدى التقدم التكنولوجي، ووفرة المعلومات لدى أصحاب القرار في صناعة سياستهم الخارجية (عبيد، 2004، ص34).

3- العوامل البشرية والحضارية والاجتماعية:

أ- السكان:

ويقاس تاثير متغير السكان من خلال تعداده، وهوية السكان التجانس والتباين السكاني، والتنوع الديني، واللغوي، والاثني، والطائفي، وارتباط المجموعات الاثنية في الدولة بدولة أخرى أو بمجموعات في دولة أخرى، مستوى الوعي، المهارات، مدى الانتماء والولاء للوطن (عبيد، 2004، ص35).

ب-النظام الدولي:

الوضع الدولي، ظروف الحرب والسلام، سلوك الدول الأخرى كمحدد لخيارات الدولة المعنية، ويتضمن النسق أربعة أبعاد: الوحدات-الفاعلون-، الهيكل-ترتيب الفاعلون-، المؤسسات، العمليات السياسية. (عبيد، 2004، ص37).

المحور الثاني:

السياسة الخارجية الجزائرية- المحددات، المبادئ، والفواعل-

في إطار معالجة السياسة الخارجية للجزائر وضعنا ثلاث نقاط رئيسة يمكن من خلالها فهم أهم الركائز والمقومات التي يقوم عليها الأداء الخارجي للدولة.

أولاً- محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

هناك جملة من المحددات التي ساهمت في بلورة السياسة الخارجية الجزائرية، تنوعت من عوامل جغرافية والتركيبة السكانية والعوامل الاقتصادية والقدرات العسكرية والنظام السياسي، ودور صناع القرار والرأي العام، وصولاً إلى العوامل والمتغيرات الخارجية، لكن في إطار معالجة هذا الموضوع ارتأينا

التركيز على محددين أساسين وهما: المحدد الجغرافي، والمتغير الاقتصادي، لأهميتهما في تحليل الورقة والتي من خلالها نحاول الوقوف على تأثير التقلبات في أسعار النفط على أداء السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها دولة ريعية تتأثر بالسوق النفطي العالمي بشكل دائم.

1- المحددات الجغرافية:

تقع الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة في شمال القارة الإفريقيّة، وهي مطلّة على البحر الأبيض المتوسّط من جهتها الشماليّة، من شرقها تقع تونس وليبيا، أمّا من جنوبها فتقع كل من مالي والنيجر، في حين تقع المغرب والجمهوريّة الصحراويّة بالإضافة إلى موريتانيا من جهتها الغربيّة، تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كيلومتر مربع (تبينة، 2018-2019، ص ص 16-17.) وبهذا تُعد أكبر دولة في قارة أفريقيا مساحةً، حيث يتراوح طول حدودها البرية حوالي 6343 كم، في حين يبلغ طولها الساحلي 1200كم.

الدولة	تونس	ليبيا	النيجر	مالي	موريطانيا	الصحراء الغربية	المغرب
طول الحدود(كم)	965	982	956	1376	463	42	1559

جدول رقم 1 (قطوش، 2015، ص211)**: طول الحدود البرية الجزائرية مع الدول المجاورة**

يعتبر الموقع الذي تحتله الجزائر، استراتيجيا وبمقاييس حيوية فهي تعتبر قلب العالم وهذا لتوسطها القارات الأربع وجسر اتصال بينها وممرا حيويا لها برا وبحرا وجوا (شهيب، 2018-2019، ص88)، تتمتع بجملة من الموارد والثروات وهذا بسب بتنوع مناخها وتضاريسها جعلت منها فاعلا لا يمكن تجاهله على المستوي الاقليمي والقاري، وهذا التأثير عبر عنه الدكتور عز الدين قطوش في كتابه الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة، من خلال بعدين أساسين، البعد الاول: هو بعد الهوية والانتماء، المغاربي والإسلامي، والبعد الثاني: هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية في المتوسط وإفريقيا (قطوش، 2015، ص ص 212-215).

أ- البعد الجغرافي بين المزايا والعيوب:

بالرغم من كون الجزائر تتربع على رقعة جغرافية شاسعة متنوعة التضاريس والمناخ أكسبتها ثروات متعددة إلا أنّها وضعتها دائما وعلى فترات تاريخية متتالية في موقع التأثير والتأثر بالمتغيرات الإقليمة، وعلى سبيل الذكر تعاني الجزائر دائما بحكم حدودها الطويلة مع جيرانها من هشاشة الأنظمة اللصيقة بمحيطها كدول الساحل الإفريقي على غرار دولتي مالي وليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي الشّيء الذي جعلها دائما في حالة تأهب قصوى لحماية حدودها من جراء التهديدات القادمة منها، وفي ذات السياق كانت الجزائر دائما- في فترات تاريخية طويلة- عرضة للغزو والاحتلال الأجنبي لأراضيها بحكم أنها كانت بوابة الشمال الإفريقي وتتميز بغناء مسطحاتها بالثروات الباطنية (شهيب، 2018-2019، ص 88).

ب-المحددات الاقتصادية و البشرية:

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في تحديد السياسة الخارجية لأيّة دولة سلبا أو إيجابا، فوجود الموارد الطبيعية بكثرة وتوظيفها بشكل صحيح يقود إلى سياسة خارجية واستراتيجية ناجحة، والعكس يؤدي إلى سلبية في الأداء الخارجي (محمد، 2016، ص 90)، وتعتبر الجزائر من الدول التي ساهم الاقتصاد في تحديد علاقتها مع محيطها الخارجي، وهذا يرجع إلى الطبيعية الريعية التي يقوم عليها، إذ أن جل العائدات المالية للدولة تشكل فيها المواد الطاقوية، المحروقات-غاز ونفط، فحم- النسبة الأعلى، فيما تستورد الدولة معظم حاجياتها الغذائية والصناعية (دالع، 2014، ص 106)، الأمر الذي جعل منها تحت وطأة التغيرات الاقتصادية العالمية.

نظريا والواقع الدولي يفضي إلى أنّ احتواء الدول على العديد من الثروات الطاقوية والمنجمية يجعل من نشاطاتها الخارجية تزداد، فمثلا تدخل في سباق نحو التسلح مع دول أخرى، كما تستطيع مجابهة حروب طويلة الأمد، لكن هذا لا يعكس تماما النسق الحقيقي الذي تمرّ عليه سياسة الجزائرية الخارجية، حتى في أحسن حالتها أين كان مستوى أسعار النفط في أعلى درجته ظلت الجزائر حبيسة مبادئها ومرتكزاتها في التصرف الخارجي، وهذا بحكم انها مازالت تحت وطأة تبعية استيراد الغذاء وباقي المنتوجات الصناعية. وسنحاول في المحور الموالي الوقوف بشيئ من التفصيل على الاقتصاد الجزائري وأزمةالنفط العالمية 2014.

الشكل رقم 1: خريطة أحواض الطاقة في الجزائر ودول شمال افريقيا

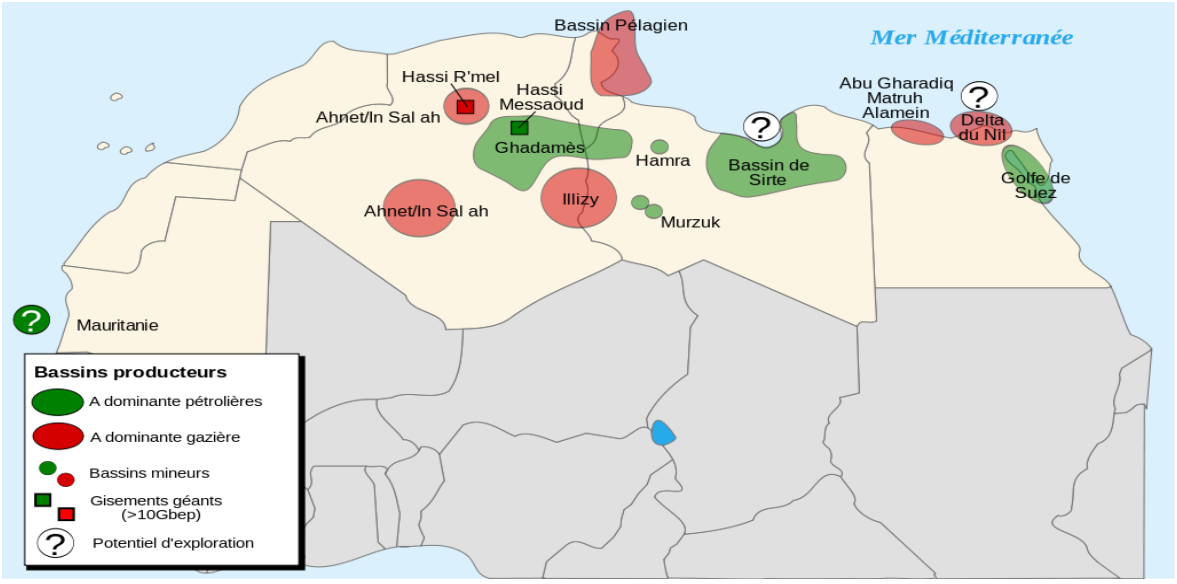

المصدر: متحصل عليه من الموقع الاكتروني:

https://ar.wikipedia.org، بتاريخ 2021/07/02، على الساعة 13.30.

ثانيا - مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تبنت الجزائر منذ استقلالها بداية ستينيّات القرن الماضي، سياسة خارجية قائمة على عدة مبادئ كانت معالمها مستمدة من بيان أول نوفمبر ومعالم الثورة التحريرية الكبرى. حاول من خلالها صناع القرار الخارجي فيها وضع مرتكزات بينت المعالم والتصورات الخارجية التي تقوم عليها الدولة الجزائرية (قط، 2017)، وهذا ماظهر جليا في مرحلة مبكرة من الاستقلال، تحديدا في السبعينيات أين فرضت الجزائر نفسها كفاعل أساسي في العلاقات الدولية واكتسبت من خلال رئيسها الراحل هوراي بومدين هوية مستقلة ونمط خاص في التعامل مع القضايا الخارجية.

تتلخّص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في (دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي 1999-2014، 2013-2014، ص ص 57-61):

– الإيمان بالسلام العالمي، والحق المشروع بالدفاع على النفس من أجل تعزيز الحفاظ على المصالح العليا للدولة.

– الحلّ السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول: انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة.

– حق الشعوب في تقرير مصيرها: ومناصرة مختلف حركات التحرر في العالم بتقديم كل وسائل الدعم السلمي

– التعاون الدولي: الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية.

هذه المبادئ رسختها الدساتير المتعاقبة في الجزائر المستقلة وكانت محل نقاش طويل في أوساط الأكاديمين والفاعلين والمهتمين بالسياسة الخارجية الجزائرية، والحديث هنا يجرنا إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة وإنّ الجزائر تعاني-بمرور التاريخ- وسط منطقة ملتهبة تحوطها العديد من التهديدات تثقل كاهن إمكانيتاها الاقتصادية بضرورة التعزيز الدائم لقدراتها العسكرية، وكذلك تجعلها في حالة ترقب مستمر إزاء التوترات الأمنية في المنطقة. هذا السجال عُبر عنه رسميا في دستور 2020 إذ نصت المادة 91 في فقرتها الثانية: "يقرّر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن، بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي 3/2أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 محرم عام 1442 هـ- 16 سبتمبر سنة 2020، ص21).

الغرفة الأولى هي المجلس الشعبي الوطني والغرفة الثانية هي مجلس الأمة الذي يعين الرئيس ثلثي أعضائه. لكن الدستور حدد مجالات تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده، "في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم." ونصت المادة على أنّ الجزائر "تمتنع عن اللجوء إلى الحرب" ضد الشعوب الأخرى، و"تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّوليّة بالوسائل السّلميّة" (ما الجديد في دستور الجزائر، 2021).

ثالثاً- صناعة السياسة الخارجية الجزائرية:

في إطار الحديث على صنع القرار الخارجي في الجزائر، نحاول الوقوف بإختصار على أهم ماميز فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ودوره في تحديد السياسية الخارجية من منطلق الصلاحيات التي يخولها له الدستور، والصبغة التي ميزت حقبته الرئاسية في المجال الخارجي.

ارتبطت السياسة الخارجية في الجزائر أساسا بالسلطة التنفيذية والتشريعبة، وتعتبر مؤسسة الرئاسة أعلى جهاز تنفيذي فيها، يلعب الرئيس فيها دورا مهيمنا وصلاحيات مطلقة إذ نصت المادة 70 من دستور 1996 "إنّ رئيس الجمهورية يجسد وحدة الأمة، ويمثل الدولة داخل البلاد وخارجها "(دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، 2013-2014، ص 62)، حجم الصلاحيات والسلطات الواسعة المخولة دستوريا لرئيس الجمهورية في مجال إدارة العلاقات الخارجية إذ منحت جميع الدساتير الجزائرية من دستور 1963 إلى غاية دستور 2020 لرئيس الجمهورية إدارة ملف السياسة الخارجية برمته حيث: 1- سلطة تقرير وتوجيه لسياسة الخارجية، 2 – سلطة التعيين في المجال الخارجي، 3- سلطة إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، 4- قيادة العمل الدبلوماسي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 محرم عام 1442 هـ- 16 سبتمبر سنة 2020 م، ص ص 21-22).

- **السياسة الداخلية:**

تعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال برنامجه الرئاسي سنة 1999 أنّ يعيد للجزائر هيبتها وكرامتها بعد جفاء كبير تجاه الأزمات الدولية والأوضاع الإقليمية والافريقة وتراجع دورها الخارجي بسبب دخولها في أزمة داخلية، تدهور فيها اقتصادها بسبب انخفاظ أسعار النفط، ومشاحنات سياسية بعد توقيف المسار الاتخابي 1991 (تلمساني، 2008، ص 2)، جملة من العوامل حالت دخول الجزائر وانسجامها في الحراك العالمي في تلك الفترة، إذ لا مكان فيها للتفرغ ولا للاهتمام بالقضايا العربية والافريقية والدولية وهذا ماعبرت عنه العديد من الدراسات السياسية لكون أنّ هناك تأثيراً كبيراً للسياسة الداخلية على الأداء الخارجي للدول إذ ذكر السيد أمين شلبي في كتابة السياسة الخارجية تبدأ من الداخل وفصول أخرى أن المنظر جوزيف ناي في آخر أعماله مستقبل القوة أو " The future of power" لاحظ أن سقوط روما لم يكن في حد نظره بفعل جحافل القبائل البربرية الغازية، ولكن بسبب الضعف الداخلي، اقتصاد بلا إنتاجية، مجتمع متصدع نتاج حرب ضروس، انتشار الفساد..الخ (السياسة الخارجية تبدأ من الداخل، 2019).

فالرخاء الاقتصادي والحرية السياسية تختزل الكثير من النزاعات الداخلية، مما يساعد في نهاية المطاف للتفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، بمعنى أنّ: "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل" كما يقول ريتشارد هاس- رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي- في كتابه (مطر، 2018).

- **احتكار السياسة الخارجية:**

هذه الصلاحيات كانت ميزة السياسة الخارجية في عهد بوتقليقة وخولت له أن يحتكر مجال السياسة الخارجية -خاصة وأنّه تولى منصب وزارة الخارجية في العصر الذهبي للدولة الجزائرية أثناء

حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، إذ يعتبر بوتفليقة أصغر وزير خارجية 25 عاما حكم فيها الى سنة 1979، خاض فيها العديد من التجارب أكسبته خبرة وحنكة دبلوماسية في المجال الخارجي- وتميزت مرحلته بمحاولة طمس صلاحيات العديد من إطارت وزارة الخارجية منذ توليه منصب الرئيس، وأصبحت كما يقول الاستاذ عبد العزيز جراد في لقاء تلفيزيوني إنّ الخارجية أصبحت عبارة عن وكالات سفر، في إشارة منه للدور الضعيف لاجهزة وزارة الخارجية (جراد، 2021م)، حيث أوكلت السياسة الخارجية لعدة أسماء اختلفت توجهاتها السياسية وتكوينها الأكاديمي والعلمي، من يوسف يوسفي إلى عبد العزيز بالخادم، ثم محمد بجاوي، وصولا إلى مراد مدلسي الذي حكم حقيبة الخارجية بين سنتي 2007-2013م، وتميزت مرحلته بتطورات على الساحة الإقليمية فيما يعرف بالربيع العربي، وحكم على الرجل أن التكوين غير متشبع بالحنكة الدبلوماسية قد أوقعته في العديد من المطبات في إبداء رأيه بصفته وزيرا للخارجية في العديد من القضايا العربية على غرار تونس وليبيا على تبعات حراكهما وموقف الجزائر منه (الموقع العربي الجديد، 2021 م).

وكانت سنة 2013 م نقطه فاصله في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية،كون هذه السنة شهدت بداية مرحلة أخرى من تاريخ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الحكم إذ أصيب بجلطة دماغية حادة أفريل 2013م أصابته بالعجز عن أداء عمله الدبلوماسي (بلقايد، ديسمبر2018-جانفي 2019، ص1) وظلّت صفة الاحتكار لصيقة به دون خلق بدائل في التعامل الخارجي، عُين من خلالها رمطان لعمامرة وزيرا للخارجية الذي اعتبره العديد من المراقبين "الرجل الصحيح في الوقت الخطأ" (ضيف، 2021)، في إشارة منهم أنّ السياسة الداخلية في الجزائر تحكمها مجموعة مرتبطة بالرئيس الأول للبلاد تطغى على كل القرارات الداخلية والخارجية، وسط دخول البلاد في أزمة اقتصادية كبيرة نتيجة شيئين أساسين، هما: استفحال قضايا الفساد المالي في الجزائر، وعجز ميزانية الدولة عن تعويض بدائل للاقتصاد الريعي بسبب تهاوي أسعار النفط نهاية سنة 2014 م.

رمطان لعمامرة كان كما نشرت "لومند افريك" على أنه دبلوماسي متمكن سياسيا بسبب اعتلائه العديد من المناصب في السلك الدبلوماسي حيث عين سفيرا للجزائر في اثيوبيا وجيبوتي، وممثلا في الأمم الإفريقية سنة 1989 م، ومهام أخرى أكثر ثقل في المجال ذاته، لكنه أثار قلق الرئيس على حد قولها لكونه غطى على الرئيس الذي أصيب بالعجز ولم يعد موجودا في الحياة السياسية في الجزائر إلا من خلال خطب تلقى على التليفزيون العمومي ورسائل يكتبها مستشاروه في مناسابات وطنيه أو إحياء أعياد دينية (بلقاسم، 2021)، وبإطلالات أقلّ ما يقال عنها إنها محتشمة وعامة موجزه وصامته (بلقايد، ديسمبر 2018-جانفي 2019). في نفس السياق جرى حديث على أن لعمامرة حاول إدخال جملة من الاصلاحات في السلك الدبلوماسي قوبلت بالرفض من بوتفليقة أو بالأحرى من صناع القرار في الجزائر، وتم تقليص دوره بسبب العديد من الخلافات مع مسؤولين سياسين- عبد المالك سلال- ليوكل عبد القادر مساهل شق الشؤون المغاربيه والافريقية، والقسم الثاني الشؤون الخارجية بقي بين يدي لعمامرة، وصولا الى ازاحته تماما بتاريخ 25 ماي 2017، اين عين عبد القادر، ومساهل على رأس الخارجية الجزائرية بالكامل، لكنه

بقي حبيس توجهات الرئيس ومقربيه ولم يقدّم دورا كبيرا مثلما كان منتظرا من تكوينه السياسي والدبلوماسي (بلقاسم، 2021).

ويمكن أن نميز إيجابيات هذه الفترة:

- مساهمة السياسة الخارجية بحلحلة العديد من النزاعات الدولية عن طريق الوساطة والعمل الدبلوماسي: النزاع الاثيوبي- الاريتيري.
- الدور الاقليمي والافريقي الواضح للجزائر من خلال شخص رئيسها في دعم العديد من قضايا التحرر في افريقيا.
- المشاركة في مشاريع الاستثمار والتنمية في إفريقيا من خلال مبادرة النيباد.
- تعميم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب عالميا.

والميزة السلبية:

- احتكار تام للسياسة الخارجية من قبل الرئيس حتى في مراحل عجزه الشبه تام -على اعتبار انه ايقونة السياسة الخارجية على حد تعبير مراقبين-.
- الوضع الداخلي المتميز بالفساد حال دون التفرغ للقضايا الخارجية.
- تهاوي أسعار النفط أثقل كاهن الدولة للتفرغ إلى التنمية داخل إفريقيا والدول المجاورة المتأزمة كتونس وليبيا، في حين كان هنا بروز كبير لهذا الدور من جانب دولة المغرب التي إعتبرت الأولويات الاقتصادية مفتاح للدخول إلى إفريقيا.
- ضعف مشاركة السلطة التشريعية في مناقشة القرارات المتعلقة بالخارجية، واهتمام نوابها بعدد توجهاتهم الحزبية، بقضايا داخلية متعلقة بالصحة والسكن، وإهمال تام للشأن الخارجي من قبل ممثلي الولايات الحدودية المتأثرين أكثر من غيرهم من التطورات التي تحدث في دول الجوار مثلا: نفس الشيئ يقاس على توجه الرأي العام إلى الامور المتعلق بالغذاء، والدخل، فقط دون النظر أو الضغط على الدولة في أمور حساسة متعلقة بتهريب البنزين والسلاح والتجارة غير الشّرعية والهجرة...الخ.

المحور الثالث:

الاقتصاد الجزائري و انخفاض أسعار النفط سنة 2014 م.

أولاً- الاقتصاد الجزائري:

يعتبر النفط مصد را للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها، خاصة تلك الدول التي يعتمد دخلها على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها اختلالات في اقتصادها، وهذا ماتعاني منه الجزائر أساسا، إذ لعب هذا القطاع -المحروقات- دورا مهما في بناء قواعد اقتصاده الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية وهذا بعد اكتشافه سنة 1956 م، وبداية إنتاجه في نفس السنة. فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، مما جعلها وبقوة عرضة لهزات خارجية (محمد ز، ص ص2-3)، واحتلت هذه الأخيرة المرتبة

الثامنة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وهي رابع مصدّر للغاز عالميا، وتحتل المرتبة الـ 14 من حيث احتياطي النفط، وتقدر قيمه الصادرات من النفط الخام سنة 2017 مثلا حوالي 12.478 مليون برميل هذا حسب ما أوردته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في تقريرها الإحصائي السنوي سنة 2018 (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2018، ص 3).

السنوات	010	011	012	013	014	015	016	017	018	019
نفط/مليار برميل	2.20	2.20	2.20	2.20	2.20	2.20	2.20	2.20	2.20	2.20
غاز	504	504	504	505	505	504	504	505	505	505

الجدول رقم 2: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الخام في نهاية كل سنة

المصدر: إعداد الباحثة بناء على تقارير منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بين سنتي 2011-2020. https://oapecorg.org/ar/Home.

استطاع النظام ولفترات طويلة أن يوظف هذه الثروة في امتصاص غضب الشارع من خلال عدة برامج متعلقة بالسكن المجاني والدعم الحكومي، حاول من خلالها النظام الاقتصادي الجزائري وضع حجاب عل جل قضايا الفساد التي طالت أقوى مؤسسة اقتصادية كسونطراك، ومانجم عنها من تمزقات داخل التركيبة الاجتماعية والحكومية والاقتصادية الجزائرية، وهذا التذبذب ظهر جليا بتعيين 4 وزراء للطاقة و6 مدراء لسونطراك بعد 2010م، وبرز على السطح الصراع الدائر بين أجهزة المخابرات ومسؤولين حكوميين، بالإضافة إلى:

- منح الدولة عقود استناداً إلى صلات شخصية وليس إلى الجدارة أو الكفاءة، وصناعات مدعومة غير تنافسية دولياً.
- أصبحت الجزائر العضو الوحيد في منظمة أوبك الذي يضخ قدراً أقل من حصته مع تراجع إنتاجه، رغم الجهود المبذولة لتطوير الاستثمار الخارجي (مجموعة الأزمات الدولية، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018م).

الشكل رقم 2: إنتاج الجزائر من النفط الخام بين 2001-2019 م.

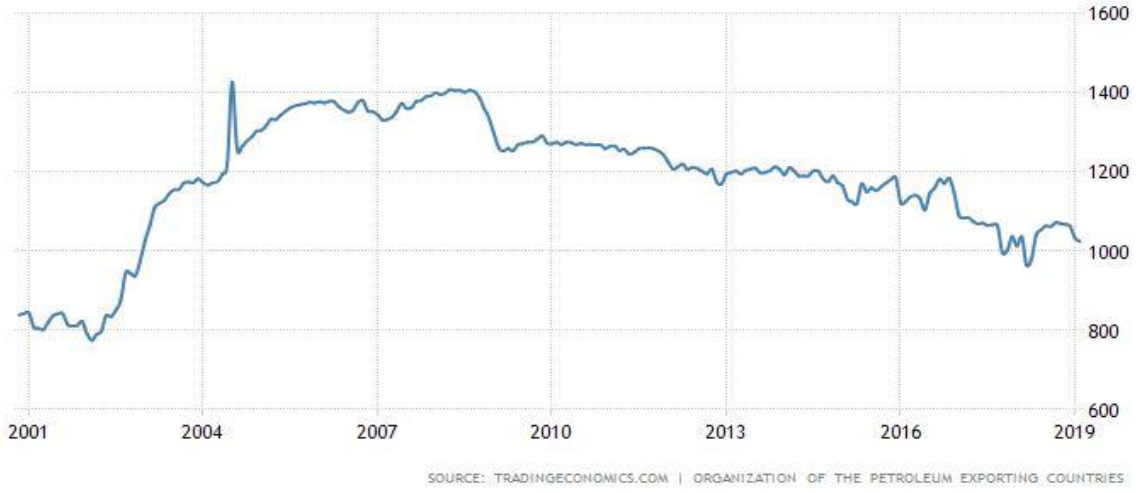

المصدر: متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

https://www.marefa.org بتاريخ 2021/07/02، على الساعة 14.00

الشكل رقم 2: إنتاج وصادرات النفط الجزائري في الفترة 2010-2018 م

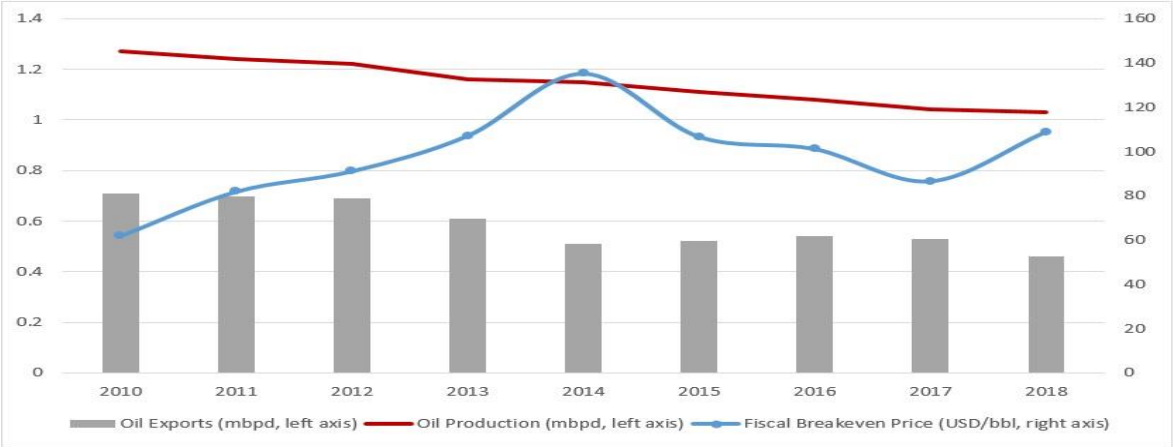

المصدر: متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

https://www.marefa.orgn بتاريخ 2021/07/02، على الساعة 14.30

هذه النتائج مجتمعة تركت البلاد عرضة للتقلبات في أسعار السلع العالمية، إضطرتها إلى تحرير التجارة الخارجية وهذا ما برز إثر أزمة انهيار أسعار النفط نهاية سنة 2014 م.

ثانياً-الصدمة النفطية لسنة 2014 م:

بين منتصف عام 2014م وأوائل عام 2016م، واجه الاقتصاد العالمي واحدا من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث. وكان انخفاض الأسعار بنسبة 70 % خلال تلك الفترة واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأطول منذ انهيارها عام 1986 بسبب

العرض والازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا هاما في انهياره (عوالي، 2020)، وهذا ما لوحظ في التراجع الدراماتيكي، فانخفض سعر البرميل بعدما كان يتراوح سنتي 2011-2013م بين 80-110 دولار، ليتهاوى بين سنة 2015-2017 م إلى أقل من 23 دولار للبرميل، الشيء الذي اظطر الجزائر باعتبارها دولة ريعية الى سحب احتياطها من العملة الاجنبية والمقدر ب 220 مليار دولار للمحافظة على بقاء اقتصاده (مجموعة الازمات الدولية، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 م).

الشكل رقم 3: أسعار النفط الحقيقية بين سنتي 1970-2017

المصدر: متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

https://blogs.worldbank.org بتاريخ 2021/07/02، على الساعة 16.20

على الرغم من استقرار اسعار النفط سنة 2017 م، إلّا أنّ تباعات هذا الهبوط ألقت بسهامها على الاقتصاد الجزائري من حيث انخفاض احتياط الصرف من العملة الصعبة، بالإضافة إلى التضخم وانخفاض قيمة عملة الدينار الجزائري.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار	119.357/ 1دولار	115 / 1دولار	110.973 / 1دولار	109.44 / 1دولار	80.579 / 1دولار	78.610 / 1دولار

الجدول 3: يبن سعر صرف العملة الجزائرية مقابل الدولار خلال 2013-2018

المصدر: إعداد الباحث على تقارير منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول بناء على تقارير 2014-2019 م. https://oapecorg.org/ar/Home

لمعالجة هذا الهبوط حاولت الجزائر الانفتاح على القطاع الخاص ودعمه من خلال المشروع الذي أقره الوزير الاول عبد المالك سلال حين دعى إلى دعم النموذج الاقتصادي الجديد سنة 2016 م ويتقلص من خلالها دور الدولة في الاقتصاد الوطني على حساب الخواص، وكان للصدمة النفطية 2014 م أثر كبير كما أسلفنا على السياسة الاقتصادية في الجزائر، أصبح من خلالها القرار بخصوصها يحاك على مقاس ثلاث مؤسسات تعرف متجمعة -التقاء الثلاثية- والذي يضم الحكومة -الوزراء-، وأرباب العمل ورجال الأعمال -منتدى رؤساء المؤسسات-، والاتحاد العام للعمال الجزائريين -نقابة عمالية-، هذه الثلاثية عززت من عمق هوة وتدهور الاقتصاد الجزائري حيث تفاقم الفساد وتفشت كل انواع الرشوة واختلاس المال العام ونشر مايسمى بالمال الفاسد في الدولة عن طريق بارونات الاستيراد، وقد عين الوزير الأول عبد المجيد تبون وطبّق ذلك خلال شهرين من تسليمه حقيبة الوزراء على محاربة كل بارونات الاستيراد، وأعلن الحرب على المال الفاسد، في غياب شبه تام للرئيس وتولي السعيد بوتفليقة كلما يحاك داخل قصر المورادية، وتعتيمه للعديد من قضايا الفساد التي غطتها اجتماعات الثلاثية السابقة، واستفحال علي حداد كرئيس لمنتدى المؤسسات بدعم من هذا الأخير وتدخله حتى في القرارات ذات الشأن الخارجي على حساب وزير الخارجيّة أنذاك رمطان لعمامرة (مجموعة الأزمات الدولية، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 م، ص8).

المحور الرابع:
أثر المتغير الاقتصادي على التوجه الخارجي في الجزائر

منذ تولّي عبد العزيز بوتفليقة زمام السلطة في الجزائر اقترن ذلك بارتفاع أسعار النفط الشيئ الذي جعل منه رائدا للدبلوماسية وأبا للسياسة الخارجية الجزائرية بلا منازع، مع تمتعه بالتجربه الخارجية كوزير خارجية، وتوسع شبكة علاقاته الخارجية التي حاول توطيطها مع جيرانه وإقليمه ودوليا مسحت من خلالها بعض الدول كالسعودية مديونيتها تجاه الجزائر، كذلك من خلال الوقوف على على العديد من القضايا التي تخص التحرر والتنمية المستدامة في إفريقيا من خلال مبادرة النيباد ومشروع اجندتها 2063 لمحاربة الفقر وتوقيف صوت البانادق والحروب، وحسن الجوار، حيث في خطوة أولى حاول استقرار السياسه الخارجية الجزائرية تجاه جارتها المغرب (جنازة الملك الحسن الثاني، 2021)، وحاول أن يكون زعيم إفريقيا لتمتعه بتجربة فريدة من نوعها إفريقيا وهي التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والترويج لها عالميا كنموذج يحتدى بها في معالجة هذ التهديدات، كل هذا كان والجزائر مازالت تتمتع باحتياطي كبير من النفط الخام وفي ظل ارتفاع مشهود لسعر البرميل في تلك الفترة.

كانت سنة 2014 م هي سنة التوأمة حيث تزامنت تدهور صحة الرئيس بوتفليقة مع تهاوي أسعار النفط، مما شكل فجوة في الأداء الخارجي -أين كان محظوظا في الفترات السابقة صحة واستقرارا في السوق النفطي- أدخل الجزائر في فوضى داخلية اهتم فيها صناع القرار بتغطية العجز الداخلي وتوفير حاجيات المواطن مما اضطر الأمر إلى تطبيق سياسة التقشف داخليا، وعدم القدرة في التفرغ للشأن

الخارجي، الذي أضحت الدبلوماسية الاقتصادية هي المسيطر فيه (مجموعة الأزمات الدولية، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ص المقدمة).

فمع تدهور الأحوال في تونس وليبا أمنيا واقتصاديا، غلب على الجزائر حال ما يسميه عبد العزيز جراد من الغيبوبة (جراد، 2021 م)، فبقيت حبيسة الترويج للمقاربة الأمنية فيما باتت المغرب مثلا على غرار العديد من الدول تضع الاقتصاد من أولوياتها في المنطقه، من خلال الدعم الدائم للدول الإفريقية وكرست هذا رسميا بعد عودتها وبقوة إلى الساحة الإفريقية بتاريخ 2017/01/30 م بأديس أبابا من خلال الاتحاد الإفريقية في بعد غياب كبير إثر انسحابها أواخر الثمانينيات -1984 م- من الوحدة الإفريقية، على خلفية انضمام الصحراء الغربية إلى مؤتمرات الوحدة الإفريقية (بلغربي).

- أضاعت الجزائر –على حدّ قول الدكتور الراحل عمار جفال- فرصا في احتواء الملف التونسي من خلال دعمها الاقتصادي وتفعيل ما يسمى بالمواطنة الاقتصادية بين البلدين وباقي أقطار المغرب العربي كصيغة للتكامل المغاربي، نتيجة ضعف المبادلات التجارية فيما بينهما (جفال، 12/11/ 2018 م).
- ضعف استغلال فرص التعاون والانفتاح الاقتصادي على إفريقيا والمغرب العربي من خلال الدعم المالي المستمر.
- عدم تشجيع الاستثمارات في تلك الفترة من وإلى دول أخرى خلال هذه الفترة، كتركيا أو من وإلى إفريقيا لدعم اقتصادات هذه الدول ومحاربة الفقر فيها مما يكسبها وزنا في الاتحاد الإفريقي.
- عدم تنويع مصادر الثروة في الجزائر جعلها حبيسة قطاع المحروقات وتقلبات سوق النفط العلمي، مما أدى بها إلى التراجع الكبير في التوجه إلى القضايا الخارجية، واستباحة مبادئها واستغلالها فبشكل لا يتماشى مع التطورات الاقليمية المحيطة بالدولة من تدييدات ذات أبعاد إقليمية ودولية.

الخاتمة:

نخلص مما سبق أنّ هناك تأثيرا كبيرا للعامل الاقتصادي على السياسات الخارجية للدول في العالم الثالث فهي تجعلها رهينة الداخل، بالتزامن لا يمكن بناء سياسة خارجية على ركام الظلم والخلافات السياسية والفساد، السياسة الخارجية تبنى من الداخل أين يتوحّد كلام الوطن على موقف سواء، هذا ما قاله الناشط في حركة العدل والإصلاح العراقية في حديث له عن السياسة الخارجية العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين.

في ذات الإطار الجزائر وابتداءً من سنة 2014 م دخلت في دوامة الفساد المالي والتمسك برئيس فاقد الشرعية، يعجز عن حلحلة الوضع الداخلي قبل المسائل الخارجية، ناهيك على وضع عالمي تسوده تقلبات في سعر النفط، وتدهور على مستوى صرف العملة في الجزائر، واستفحال ثلة امتصت المال العام للخزينة، وسيطرت على مجمل مصادر الدخل والتحكم التّام في الاستيراد.

بناءً عليه نقف على جملة من **النتائج**:

- يجب خلق مصادر بديلة للثروة، في ظل عدم استقرار سوق الوقود العالمي.
- تشجيع النفط الأخضر في الجزائر كبديل للنفط الأسود.

- محاولة تعزيز دور مراكز صناعة القرار داخل الدول وإعطاء صلاحيات أكبر وأعمق، تكفُل حق البرلمان في مناقشه السياسة الخارجية، وتنمي من دور وزراء الخارجية في صناعة القرار الخارجي.
- عدم احتكار السياسة الخارجية في شخص الرئيس فقط.
- تشجيع الاستثمار الخارجي، من وإلى الجزائر-
- محاولة وضع الدبلوماسية الاقتصادية من أولويات الخارجية الجزائرية، وذلك بتفعيل المواطنة الاقتصادية-مغاربيا عربيا، وإفريقيا، ودوليا-.
- الاستفادة من التجارب الدولية في تعزيز الاقتصاد كمحدد للسياسة الخارجيةالجزائرية، التجربة التركية أنموذجا.

الإحالات والمراجع:

1. جنازة الملك الحسن الثاني. (01 07، 2021). تم الاسترداد من https://www.youtube.com/watch?v.
2. *K.J.Holst .(1972) .International politics, from work for analysis englewood cliffs . prentice – hall.*
3. أحمد نوري النعيمي. (2015). السياسة الخارجية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
4. أكرم بلقايد. (ديسمبر2018-جانفي 2019،). السلطات الهشة في المغرب العربي:حكم المسنين والهاوي. لوموند ديبلوماتيك.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 محرم عام 1442 هـ- 16 سبتمبر سنة 2020). مشروع تعديل الدستور. (54).
6. السياسة الخارجية تبدأ من الداخل. (23 04، 2019). https://www.alhayat.com.
7. الموقع العربي الجديد. (02 04، 2021). رحيل مدلسي ، رجل التصريحات المثيرة للجدل. تم الاسترداد من https://www.alaraby.co.uk.
8. إلياس فراس محمد. (2016). تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة. عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
9. بدوي محمد طه. (1971). مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
10. بوبكر بلقاسم. (21 05، 2021). رمطان لعمامرة.. الرجل الذي يُزعج بوتفليقة. تم الاسترداد من https://www.ultrasawt.com.
11. جميل مطر. (25 06، 2018).
12. https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06062013&id=462e5635-9409-4ac6-866d-336095e7a88a. تم الاسترداد من السياسة الخارجية تبدأ من الداخل.

13. جهاد عودة، محمد عبد العظيم. (2015). الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات.. القاهرة: مكتب العربي للمعارف.
14. حسين بوقارة. (2012). السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة.
15. خالدية عوالي. (22 06، 2020). الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط- من منظور أزمة 2014. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون (العدد 1).
16. خليل حسين. (2011). العلاقات الدولية: النظرية، الواقع، الأشخاص والقضايا. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
17. راوية تبينة. (2018-2019). السياسةالخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية 2011-2019. جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
18. رشيد تلمساني. (جانفي، 2008). الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة والمصالحة الوطني.أوراق كارينغي (07).
19. زروقي أبوبكر الصديق، مكيديش محمد. (بلا تاريخ). قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري:دراسة تحليلية قياسية.
20. سعادة راغب الخطيب. (2015). تطور السياسة الخارجية. عمان: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
21. سمير قط. (2017). السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات. مجلة العلوم السياسة والقانون (1).
22. ضيف حمزة ضيف. (23 03، 2021). رمطان لعمامرة.. الرجل الصحيح، في الأزمنة الخاطئة. تم الاسترداد من https://180post.com/archives.
23. طارق زياد الشرطي. (2014). السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟ عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
24. عامر مصباح. (2010). تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
25. عبد الرؤوف بن شهيب. (2018-2019). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018. أطروحة دكتوراه LMD تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية (. جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة 03، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية.
26. عبد العزيز جراد. (23 06، 2021). https://www.youtube.com/watch?v=hkQdFlH6uCQ. (برنامج بوليتيك، المحرر) تم الاسترداد من احتكار بوتفليقة للسياسة الخارجية.. عطل الدبلوماسية الجزائرية.
27. عبد المالك بلغربي. (بلا تاريخ). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه إفريقيا: قراءة في المحدد الأمني والمحدد الاقتصادي.
28. عز الدين قطوش. (2015).، الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
29. عمار جفال. (2018/12/11). الموطنة الاقتصادية كسبيل للتكامل المغاربي. يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي – اتحاد المغرب العربي –الاتحاد الافريقي. جامعه الشهيد حمة لخضر-الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة.
30. لويد جنسن. (1989). تفسير السياسة الخارجية. (حمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، المترجمون) الرياض: طابع جامعة الملك سعود.

31. ما الجديد في دستور الجزائر. (2021). https://arabic.euronews.com/2020/11/01/the-most-important-proposals-in-the-new-algerian-constitution. تاريخ الاسترداد 01 07، 2021
32. مارسيل ميرل. (بلا تاريخ). السياسة الخارجية. (خضرخضر، جريس برس، المترجمون) بيروت: سلسلة آفاق دولية.
33. مجموعة الأزمات الدولية. (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018). كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر. تقرير الشرق الاوسط رقم 192.
34. محمد السيد سليم. (1998). تحليل السياسة الخارجية (المجلد ط2.). القاهرة: مكتبة النهضة العربي.
35. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2018). التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2018.
36. نايف علي عبيد. (2004). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: بين النظرية والتطبيق. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
37. وهيبة دالع. (2013-2014). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014. جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية.
38. وهيبة دالع. (2014). دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

أداء السياسة الخارجية الجزائرية في ظل انهيار اسعار النفط (2014-2017)
- دراسة في المتغير الاقتصادي- ـــــــ